

المحور الثاني

ريادة وحاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي

معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا: استطلاع آراء العاملين بالمصارف التجارية

أ. عبد الرحمن أحمد الوريدي

كلية الاقتصاد – جامعة أجدابيا

waredy2@gmail.com

أ. سليمان أحمد البراني

كلية الاقتصاد – جامعة أجدابيا

elbarrany78@gmail.com

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تقف حائلاً دون تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا. ولتحقيق ذلك، تم استخدام المنهج الاستنباطي الاستقرائي، حيث تم الرجوع إلى الكتب والدوريات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة ومن ثم صياغة الفرضيات المتعلقة بالموضوع. ولتغطية الجانب العملي في الدراسة، تم تصميم صحيفة استبانة لتجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات المصاغة، وذلك بتوزيع الصحيفة على العاملين بقسم الائتمان في المصارف التجارية لاستطلاع آرائهم حول موضوع الدراسة.

خلصت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات الاقتصادية والسياسية والمالية والإدارية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا، ومن أهم التوصيات التي خلصت لها الدراسة العمل على إنشاء هيئة أو جسم يقوم بضمان ودعم المشروعات الصغيرة. هذه الدراسة اقتضت على استقصاء رأي جزء من البيئة الليبية تتمثل في العاملين في المصارف التجارية بمدينة أجدابيا وبغغازي.

الكلمات الدالة: المشاريع الصغيرة، المعوقات، التمويل، المصارف التجارية، ليبيا.

Abstract

This study aims to identify the obstacles that prevent the financing of small enterprises in Libya. In order to achieve the objectives of the study, an inductive/deductive approach is used. References are made to previous books, periodicals and studies related to the subject of the study and then hypotheses related to the subject are formulated. A questionnaire is designed to collect the data needed to test the hypotheses formulated and consequently, the document has been given to the staff at the Credit Departments of commercial banks for their views on the subject of the study.

The study concludes that there are many economic, political, financial and administrative obstacles facing the financing of micro-enterprises in Libya. One of the most important recommendations of the study is to establish a body or group to support micro-enterprises. This study is limited to survey the opinion of a part of the Libyan environment represented in the employees in commercial banks in the cities of Ajdabiya and Benghazi.

Keywords: Small enterprises, Obstacles, Financing, Commercial banks, Libya.

المقدمة

إن قضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة تحتل أهمية كبيرة لدى صناعات القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية وخاصة الدول العربية لما تلعبه هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها. وتتجسد أهمية المشروعات الصغيرة بدرجة أساسية في قدرتها على توليد وتوظيف الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية الدول. وتتمتع المشروعات الصغيرة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظراً للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى (الأسرج، 2011، 2).

ومن ناحية أخرى يعتبر التمويل من أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغرى ونظراً للنقص الكبير في التمويل المصرفي لمثل هذه المشروعات حيث نجد أن هذه المشاريع تعتمد أساساً على التمويل الذاتي في شراء الأصول الثابتة، وهذا النوع من التمويل غير كافٍ وبالتالي يؤثر على توسع المشروعات (رقاني وآخرون، 2013، 24).

وبالنظر إلى ليبيا في الوقت الراهن وما تعانيه من أزمة اقتصادية نتيجة تغيرات أسعار النفط وتراجع الإنتاج وتوقف العديد من الشركات، الأمر الذي كان لزاماً على الدولة إعطاء اهتمام كبير للمشروعات الصغيرة بها حتى تكون رافد للاقتصاد على غرار العديد من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية. ونظراً لأهمية المشروعات الصغيرة في ليبيا، فقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على أهم المعوقات التي تحول دون تمويل المشروعات الصغيرة من المصارف التجارية.

مشكلة الدراسة

تعتبر المشروعات الصغيرة من المشروعات المهمة في اقتصاديات العديد من دول العالم، وعلى الرغم من أهمية هذه المشروعات وكبر حجمها تزداد المشكلات التي تواجهها والتي تقف عائقاً أمام نموها وتطورها (لايقة، 2013، 275). ومن أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات هي كيفية الحصول على التمويل اللازم الذي تحتاجه هذه المشروعات، وما هي المصادر المتاحة التي تتمكن من خلالها الحصول على التمويل (الجويفل، 2013، 6). وحتى تتمكن هذه المشروعات من مواجهة هذه المشكلة، كان لزاماً عليها أن تتعرف على المشاكل والمعوقات التي تحول دون حصولها على التمويل من قبل

المصارف التجارية. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: هل توجد معوقات تواجه تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المصارف التجارية الليبية؟

فرضيات الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وهي:

توجد العديد من المعوقات لتمويل المشروعات الصغيرة من قبل المصارف التجارية الليبية

ولكي يتم اختبار هذه الفرضية تم تقسيم المعوقات إلى ثلاث مجموعات وتم صياغة الفرضيات الفرعية

التالية:

-الفرضية الفرعية الأولى: توجد معوقات سياسية واقتصادية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة.

-الفرضية الفرعية الثانية: توجد معوقات مالية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة.

-الفرضية الفرعية الثالثة: توجد معوقات إدارية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة.

هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على أهم المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المصارف التجارية، وبناء عليه يمكن تقديم مقترحات وتوصيات تساهم في التخفيف والحد من المعوقات التي تواجه تمويل هذه المشروعات.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم العراقيل التي تواجه المشروعات الصغرى للحصول على التمويل من المصارف التجارية، وبما أن المشروعات الصغيرة تعتبر الأكثر انتشاراً في البيئة الليبية فهذا ما زاد من أهمية هذه الدراسة، كذلك أهمية التمويل كعامل أساسي في بقاء وتطور المشروعات لما يوفره من دعم لهذه المشروعات حتى تقوم بأعمالها وتوسيعها وبالتالي المساهم في الرواج الاقتصادي والتنمية للدولة.

منهجية الدراسة

لتحقيق هدف هذه الدراسة أتبع الباحثان المنهج الاستنباطي الاستقرائي، وفق الخطوات التالية:

-تناول الأدب المحاسبي في مجال التمويل المصرفي والمشروعات الصغيرة بالدراسة والتحليل للتعرف

على تعريف المشروعات الصغرى والمعوقات التي تعيق تمويلها.

-استخدام الأدب المحاسبي لصياغة فرضيات الدراسة.

-استخدام صحيفة الاستبانة كوسيلة لتجميع البيانات اللازمة للجزء العملي للدراسة وتصنيف وتبويب وتحليل هذه البيانات واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج.

-تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من عينة الدارسة على المجتمع (ليبيا).
ولإتباع هذه المنهجية فإنه تم تقسيم الدراسة إلى جانبين:

أ- الجانب النظري: يركز هذا الجانب على دراسة الأدب المحاسبي فيما يتعلق بالجوانب المختلفة لموضوع الدراسة من خلال الاعتماد على الكتب والدوريات في شأن المشروعات الصغيرة وتمويلها.
ب- الجانب العملي: يتضمن هذا الجانب من الدراسة العناصر التالية:

1-أداه البحث - صحيفة الاستبانة: يستخدم الباحثان صحيفة استبانة لجمع البيانات اللازمة والمطلوبة لتنفيذ الدراسة وسوف تقدم صحيفة الاستبانة إلى عينة الدراسة، وتتكون الصحيفة من جزأين: الجزء الأول يتكون من معلومات عامة عن المبحوثين، والجزء الثاني يتكون من مجموعة من المعوقات تم تقسيمها إلى ثلاث محاور والتي يرى الباحثان أن لها تأثيراً على تمويل المشروعات الصغيرة.

2- الجانب التحليلي: ويتم في هذا الجانب إجراء التحليل الإحصائي الوصفي للمعلومات العامة وكذلك للمحاور الثلاثة الممثلة لمعوقات تمويل المشروعات الصغيرة وذلك باستخدام جداول التكرارات والوسط الحسابي والتباين لمحاور الدراسة الثلاثة. كذلك إجراء مجموعة من الاختبارات والتحليلات الإحصائية من خلال استخدام البيانات التي وفرتها صحيفة الاستبانة لتبيان ثبات الاستمارة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة لغرض رفض أو قبول الفرضية الرئيسية للدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين بأقسام الائتمان في المصارف التجارية في ليبيا. فدراسة كافة البيئة الليبية تحتاج في واقع الأمر إلى مجموعة من الإمكانيات المادية والتي تفوق مقدرة الباحثين، لذلك اقتصرت الدراسة على فروع المصارف التجارية العاملة في مدينتي بنغازي وأجدابيا. ويمكن أن يبرر الباحثان ذلك بأن بيئة العمل في المصارف في ليبيا متجانسة حيث لا تختلف السياسات المصرفية من مدينة لأخرى، وذلك لخضوع المصارف العاملة بليبيا إلى قانون المصارف الليبي وكذلك خضوع هذه المصارف لمراقبة وتعليمات مصرف ليبيا المركزي. كما أن الباحثين لم يتمكنوا من التعرف بشكل دقيق على عدد المصارف

التجارية وفروعها العاملة بليبيا وكذلك أعداد الموظفين في أقسام الائتمان بفروع المصارف التجارية العاملة في مدينتي أجدابيا وبنغازي.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات المشروعات الصغرى من جوانب عديدة، ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:
دراسة شهرزاد (2012): كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على أهم المشكلات التي تواجه هذه المشاريع وتعيق نموها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة في هذه الدراسة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن المشروعات الصغرى والمتوسطة تعتمد على مصادرها الذاتية في تمويل رأسمالها وتلجأ إلى المصارف في حالات قليلة جداً بسبب شروط وعراقيل المصارف، حيث ترى المصارف أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة قرار صعب ومكلف ومحفوف بمخاطرة كبيرة، وقد أوصى الباحث بضرورة إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة مدعومة في مرحلة أولى من الدولة.

دراسة الجويفل (2013): كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على دور للمصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث خلصت هذه الدراسة إلى وجود دور فعال للمصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وقد أوصى الباحث بإنجاح المصارف الإسلامية لما لها من تأثير كبير في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة رقاني (2013): كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على الطرق المعتمدة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهل تعتبر القروض أداة تمويل ناجحة، واستخدم الباحث المنهج التحليلي ودراسة حالة في هذه الدراسة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بالقروض أداة ناجحة وفعالة لضمان نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة الأصفر (2015): كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه أصحاب هذه المشاريع في الحصول على التمويل المطلوب، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من المشاكل أهمها تمويل المصارف التجارية لهذه المشروعات في

الاقتصاد الليبي، وقد أوصى الباحث بضرورة قيام المصارف بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتوفير كامل مبلغ التمويل المطلوب لضمان نجاح هذه المشروع.

دراسة الحمادي (2015): هدفت الدراسة إلى استكشاف المشاكل التي واجهت هذه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي في هذه الدراسة، حيث خلصت إلى أن هذه المشروعات تواجه عدة مشاكل منها: تسويقية، تمويلية، وقد أوصى الباحث بزيادة دعم القطاع الخاص عن طريق وضع السياسات الاقتصادية الواضحة والمستقرة وإنشاء هيئة مستقلة تتولى مهمة التوسط بين المشروعات الصغرى والمتوسطة والمصارف. وما يميز هذه الدراسة أنها تهتم بإبراز أهم المعوقات التي تحول دون تمويل المشروعات الصغيرة من خلال وجه نظر العاملين في المصارف التجارية.

تعريف المشروعات الصغيرة:

تعددت المعايير التي يمكن من خلالها تعريف المشروعات الصغيرة وذلك بحسب اختلاف البيئية الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ومن أهم هذه المعايير (الجوفيل، 2013، 15: 17):

- **معيار عدد العاملين:** يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تستخدم في تعريف المشروعات الصغيرة وأكثرها شيوعاً، كونه أكثر ثباتاً في الواقع من المعايير الأخرى، حيث اختلاف عدد العمال في المشروعات الصغيرة من دولة أخرى فكانت المشروعات الصغرى في أمريكا تتكون من 499 عاملاً، وفي بلجيكا تتكون من إلى 49 عاملاً، والأردن تتكون من 20 عاملاً.

- **معيار رأس المال (صافي حقوق الملكية):** وهي الفارق بين إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم، ففي اليابان تعتبر المشروعات صغرى إذا كان رأس مالها في حدود 10 مليون، بينما في الأردن تكون أقل من 50 ألف دينار ومصر 50 ألف جنية.

- **المعيار الوصفي:** أن يكون المشروع مستوفياً شرطين على الأقل مما يلي أولهما أن يكون المدير هو المالك، وأن يتم توفير رأس المال من المالك سواء كان فرد أو جماعة، وأن يكون المالك والعمال يعيشون في مكان واحد، وأن يكون حجم المشروع صغيراً مقارنة مع حجم القطاع الذي ينتمي إليه.

وبالنظر إلى الواقع الليبي فقد عرفت المشروعات الصغرى بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 472 الصادر بشأن بعض الأحكام في المشروعات الصغيرة حيث يعرف هذا القانون المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي لا يزيد رأسمالها عن المليون دينار ولا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عاملاً

(المالطي وآخرون، 2015، 346) حيث يلاحظ أن المشرع أخذ أساسين في تعريف المشروعات الصغرى (عدد العمال ورأس المال).

تمويل المشروعات الصغيرة

تتبع أهمية تمويل المشروعات الصغيرة من أهمية هذه المشروعات ذاتها لاقتصاديات الدول جميعها (المتقدمة والنامية)، فهي تعتبر أساس الإنتاج وأصل النشاط الاقتصادي لما لها من قدرة على تنمية الاقتصاد وتحديث الصناعة ومواجهة مشكلة البطالة وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات وتطوير المستوى المعيشي للأفراد وزيادة الصادرات والإحلال محل الواردات، مما ينعكس إيجاباً على ميزان المدفوعات، ويساهم في استقرار سعر الصرف (شقاف والمغربي، 2015، 52-53).

ويعد ضعف التمويل من أبرز المشكلات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية، ذلك كون التمويل يعد المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية، فكلما كان التمويل ميسراً كلما ساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، (شقاف، والمغربي، 2015، 52-53) ويشكل التمويل حجر الأساس في قيام وانجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة (زيدان، 2015، 159)، لذا تعد مسألة التمويل جوهر مشكلة تنمية المشروعات الصغيرة (قريشي، 2005، 57-58) والتي تعاني منها هذه المشروعات، والتي تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب (قروض مصرفي)، وذلك لعدم ملاءمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة (المشهاوي، 2015، 144). وحيث إن عملية التمويل تواجه العديد من المشاكل والمعوقات، لذلك سوف يتم التطرق لها فيما يلي:

معوقات تمويل المشروعات الصغيرة

بالرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والدور المتعاظم الذي تلعبه تلك المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادي للدولة، إلا أنه وكما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003م، أن المشروعات الصغيرة تبدو شبه مهملة وضعيفة وتواجه تحديات ومعوقات متعددة في كثير من الدول النامية والعربية على وجه الخصوص (المشهاوي، 2015، 143)، ويمكن تقسم معوقات تمويل المشروعات الصغيرة إلى ثلاث مجموعات:

1- معوقات اقتصادية وسياسية

- ضعف قدرة المصارف التجارية على تلبية احتياجات المشروعات الصغيرة (انبية وآخرون، 2015، 74).
- المخاطر العالية لإقراض المشروعات الصغيرة، حيث إن التعامل مع المشروعات الصغرى يحمل الكثير من المخاطرة، فقد بينت الكثير من الدراسات أن نسبة معتبرة من هذه المشروعات تفشل في بداية مراحلها (شهرزاد، 2012، 125).
- حتى يتسنى للمشروعات الصغرى النجاح، لا بد لها من العمل ضمن إطار تشريعي يحميها وفق آلية تنفيذية تدعمها، بحيث يوضع إطار قانوني محدد للمشروعات الصغيرة متفق عليه من قبل الجهات العاملة في مجال تنمية المشروعات، مما يسهل من عملية التنسيق بين الجهود المبذولة بين مختلف الأطراف المعنية، ويساعد على إيجاد سياسة واضحة ومشجعة لتنمية هذا المشروعات (أبو خشيم وآخرون، 2015، 34-37).

2- معوقات مالية

- إن صعوبة الحصول على الائتمان الرسمي يعتبر عقبة كبيرة أمام نموها وتطورها، وهذه العقبة سببها الطريقة التي تدار بها الموارد المالية داخل المشروعات، فالممول الرئيسي لها هو الاقتراض مما يستوجب عليها توفير ضمانات للائتمان المصرفي (رؤوف، 2001، 41).
- تعاني معظم المشروعات من مشكلات مع الضرائب لأنها لا تعمل وفقاً للنظام المحاسبي (الدفاتر المنتظمة).
- إن المصارف وانطلاقاً من سياستها الإقراضية، لا تقدم التمويل المطلوب إلا بعد دراسة الملف ودراسة جدوى (التحليل المالي) للمشروع والظروف الاقتصادية المحيطة به، ووضعية نشاط فرع المشروع (شهرزاد، 2012، 127).
- إن عنصر الثقة هو أهم العوامل التي تتخذها المصارف التجارية في التعامل مع عملائها، ومصدر الثقة هو محصلة لعدة عوامل، تتوقف هذه العوامل على وجود دفاتر وسجلات محاسبية للمشروعات (شهرزاد، 2012، 128)، وبكل تأكيد وحتى تأخذ هذه الدفاتر والسجلات طابع الثقة يجب أن تكون مراجعة من قبل مراجع خارجي.

- تتصف المشروعات الصغرى عادة بانخفاض حجم أصولها الرأسمالية (المباني، التجهيز) وهي ضرورية لتغطية القرض، إذ تعتمد عليها المشروعات عند منح الائتمان، وبالطبع فإن عدم كفاية ضمانات المشروع تمثل عائقاً أمام المصارف التجارية وتخفف قدرتها اتجاه تمويل المشروع في ظل تطبيق المعايير المصرفية (شهرزاد، 2012، 129).

3- معوقات إدارية

ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى ما يلي: (أنبيه، وآخرون، 2015، 74-76)

- الكفاءة الإدارية والفنية: حيث تعد الإدارة العلمية مفتاحاً لنجاح العمل، وتفتقر المشروعات الصغيرة للإدارة الناجحة والخبرة في العديد من المجالات (المحاسبية والتسويقية والتنظيمية).
- عدم وجود خطط واضحة بعيدة المدى للإرشاد والتوجيه، وتحديد البرامج الزمنية والموازنات المالية اللازمة.
- عدم توفر الدارسات والاستشارات الفنية والتشخيصية والجدوى الاقتصادية الواقعية التي تعتمد على دراسة الفرصة والسوق المحلي والخارجي وتهتم بالتكامل مع الصناعات الكبيرة.
- عدم ملاءمة خصائص العمالة من حيث المهارات والتعليم لاحتياجات هذه المشروعات.
- نقص الخبرات الفنية لذا أصحاب هذه المشروعات، والحاجة المتزايدة للتدريب والتطوير.
- نقص الخبرات الفنية لذا المستثمر الصغير والحاجة إلى التأهيل والتدريب والتطوير.
- الاعتماد على أصحاب هذه المشروعات في الإدارة وعدم الاستعانة بالمختصين في مجال الإدارة والقيادة واتخاذ القرارات، وعدم القدرة على الفصل بين الإدارة والملكية لهذه المشروعات.

الدراسة العملية

يتناول هذا القسم تحليلاً للبيانات التي تم تجميعها من خلال صحيفة الاستبانة للوصول إلى نتائج حول مشكلة الدراسة.

قياس الثبات

تم استخدام اختبار إلفا كرونباخ لحساب ثبات مقياس الدراسة باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتبين أن درجة الثبات تقدر بـ $\text{Alpha} = 0.747$. وهي تشير إلى أن محتوى صحيفة الاستبانة يتوفر فيه درجة جيدة نسبياً من الثبات والاستقرار والاعتماد، وبالتالي يمكن التسليم بصحة النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية ومن ثم إمكانية تعميمها على المجتمع محل الدراسة.

التحليل الوصفي للبيانات

يتضمن هذا الجزء تحليلاً وصفيًا للبيانات الواردة في صحيفة الاستبانة للتعرف على خصائص المشاركين في الدراسة والوصول إلى نتائج مبدئية حول وجود معوقات لتمويل المشروعات الصغرى في ليبيا.

أولاً: الخصائص والسمات الشخصية لمفردات عينة الدراسة:

لغرض عرض البيانات الشخصية لمفردات عينة الدراسة تم استخدام جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتلك الخصائص وظهرت النتائج التالية:

1- المستوى التعليمي للمشاركين في الدراسة:

بعد تفرغ وتحليل البيانات المتعلقة، تبين من الجدول رقم (1) أن أغلب المشاركين من حملة شهادة البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم 69.23 %، في حين يمثل حملة شهادة الدبلوم العالي ما نسبته 28.21 %، الأمر الذي يعطي انطباعاً جيداً بأن البيانات يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف الدراسة.

جدول رقم (1) توزيع المشاركين حسب المستوي التعليمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
28.21%	11	دبلوم عالي
69.23%	27	بكالوريوس
2.56%	1	أخرى
100	39	الإجمالي

2 - التخصص للمشاركين في الدراسة:

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن ما نسبته 58.97% من المشاركين متخصصون في مجال المحاسبة، وما نسبته 35.9% خريجو اقتصاد غير المحاسبة، وهذا من شأنه أن يرفع من مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها.

الجدول رقم (2) توزيع المشاركين حسب التخصص

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
58.97%	23	محاسبة
35.9%	14	خريجي كلية اقتصاد غير المحاسبة
5.13%	2	أخرى
100	39	الإجمالي

3 - عدد سنوات الخبرة للمشاركين في الدراسة:

يوضح الجدول رقم (3) بأن أغلب المشاركين في الدراسة وبنسبة 87.18% لديهم خبرة لا تقل عن 5 سنوات، بل إن ما نسبته 30.77% من المشاركين تزيد خبرتهم عن 15 سنة، وهذه الخبرة بدون شك تساعد المشاركين في الدراسة على تقديم معلومات وآراء موضوعية حول مشكلة الدراسة، وهذه النتيجة ترفع من مستوي الثقة في البيانات والمعلومات المتحصل عليها لأغراض الدراسة.

الجدول رقم (3) توزيع المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	5	12.82%
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	13	33.33%
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	9	23.08%
من 15 سنة فأكثر سنة	12	30.77%
الإجمالي	39	100

4 - الوظيفة الحالية للمشاركين في الدراسة:

يوضح الجدول رقم (4) بأن أغلب المشاركين في الدراسة وبنسبة 48.72% من المحاسبين، وأن ما نسبته 12.82% رؤساء أقسام وهذه بدون شك يساعد المشاركين في الدراسة على تقديم معلومات وآراء موضوعية حول مشكلة الدراسة، وهذه النتيجة ترفع من مستوي الثقة في البيانات والمعلومات المتحصل عليها لأغراض الدراسة.

الجدول رقم (4) توزيع المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
محاسب	19	48.72%
رئيس قسم	5	12.82%
مراجع	7	17.95%
أخرى	8	20.51%
الإجمالي	39	100

ثانياً: تحليل البيانات المتعلقة بمعوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا

يتناول هذا الجزء تحليلاً وصفيًا للبيانات الواردة في القسم الثاني من صحيفة الاستبانة، والمتعلقة بتحديد معوقات تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا، وقد تم استخدام جداول التوزيعات التكرارية والمتوسطات

الحسابية المرجحة والانحراف المعياري، وتم تصنيف إجابات المشاركين عن أسئلة صحيفة الاستبانة في ثلاث محاور يعبر كل محور عن معوق من معوقات تمويل المشروعات الصغيرة. ولإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام مقياس ليكرت تم وضع سلم ترتيبى لهذه الأرقام كما هو مبين في جدول رقم (5)، وذلك للاستفادة منها في تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) مقياس وزن الإجابات على سلم ليكرت

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

- المدى: $4=1-5$ (5 أعلى نقطة لمقياس ليكرت و 1 أدنى نقطة فيه)

- طول المدى: $0.8 = 5/4$ (طول المدى = المدى / عدد الدرجات) ثم إضافة العدد 0.8 إلى أقل

درجة في المقياس أي 1، من أجل وضع الحد الأعلى، وكانت الحدود كما يلي:

جدول رقم (6) حدود فئات مقياس ليكرت الخماسي

الحدود	العبارة
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشده

وتعتبر هذه المنهجية في التحليل مناسبة لمثل هذه البحوث حيث يمكننا عن طريق مقارنة قيمة متوسط

المحور بشكل عام ومقارنتها بالجدول (6) أعلاه الذي يمثل حدود فئات مقياس ليكرت الخماسي، لمعرفة أهمية أو تأثير المحور بشكل عام كما يمكننا ترتيب أهمية الفقرات الثانوية لمعرفة تفاوت التأثير في المحور بشكل عام.

المحور الأول: المعوقات السياسية والاقتصادية لتمويل المشروعات الصغيرة

يبين الجدول رقم (7) ردود المشاركين في الدراسة حول وجود معوقات سياسية واقتصادية في تمويل

المشروعات الصغرى، حيث إن المتوسطات الحسابية لردود المشاركين في الدراسة كانت بأكبر قيمة

(4.103) وانحراف معياري (0.709) وأقل قيمة كان (3.231) بانحراف معيار (1.097)، ومرتببة حسب أهميتها كما مبين في الجدول.

الجدول رقم (7) المعوقات الاقتصادية والسياسية لتمويل المشروعات الصغيرة

ترتيب الاهمية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	العبارات
1	0.709	4.103	عدم وجود سياسات اقتصادية داعمة للمشروعات الصغيرة
2	0.971	3.923	تؤثر الوضع الأمني على تمويل المشروعات الصغيرة
3	1.017	3.872	لا تتبنى المصارف سياسية تمويل المشروعات الصغيرة
4	0.975	3.846	غياب تشريعات وقوانين خاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة
4	0.833	3.846	قلة الموارد المالية للمصارف
5	1.097	3.231	عملية تمويل المشروعات الصغيرة محفوفة بالمخاطر
3.8034			المتوسط المرجح العام

وبالنظر إلى المتوسط العام للمحور الأولي والذي كان (3.8034) ومقارنته مع ما تم استنتاجه بالجدول رقم (6)، نلاحظ أنه يوجد في نطاق الحد الرابع (الموافق) وهذا يدل بشكل مبدئي على موافق أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور على فرضية الدراسة.

المحور الثاني: المعوقات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة.

يبين الجدول رقم (8) ردود المشاركين في الدراسة حول وجود معوقات مالية في تمويل المشروعات الصغيرة، حيث تبين أن المتوسطات الحسابية لردود المشاركين في الدراسة كانت بأكبر قيمة (3.923) وانحراف معياري (0.703) وأقل قيمة كان (3.308) بانحراف معيار (0.950)، ومرتببة حسب أهميتها كما مبين في الجدول.

وبالنظر إلى المتوسط العام للمحور الثاني والذي كانت (3.6703) ومقارنته مع ما تم استنتاجه بالجدول رقم (6)، نلاحظ أنه يوجد في نطاق الحد الرابع (الموافق) وهذا يدل بشكل مبدئي على موافق أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور على فرضية الدراسة.

الجدول رقم (8) ردود المشاركين حول المعوقات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	العبارات
1	0.703	3.923	عدم وضع الأولويات المالية بصورة ناجحة
2	0.852	3.897	ضعف القدرة على توفير الضمانات المقدمة من أصحاب المشروعات الصغيرة يؤدي إلى صعوبة الحصول على تمويل
3	0.944	3.718	عدم التزام المشاريع الصغيرة بمراجعة حساباتها من قبل مراجع خارجي
4	0.701	3.667	تأخر أصحاب المشروعات الصغيرة في تسديد الأقساط يؤثر على تمويل المشروع الصغيرة
5	1.042	3.615	عدم وجود دفاتر وسجلات محاسبية في المشروعات الصغيرة
6	1.046	3.564	التصرف ببعض الموارد الخاصة بالمشروع لأغراض أخرى
7	0.950	3.308	تعزيز اليات وأنظمة مالية محوسبة لإدارة المشروعات
3.6703			المتوسط المرجح العام

المحور الثالث: المعوقات الإدارية في تمويل المشروعات الصغيرة.

يبين الجدول رقم (9) تحليل ردود المشاركين حول وجود معوقات إدارية في تمويل المشروعات الصغيرة، حيث يتبين أن المتوسطات الحسابية لردوهم كانت بأكبر قيمة (4.231) وانحراف معياري (0.842) وأقل قيمة كانت (3.615) بانحراف معياري (0.877)، ومرتبة حسب أهميتها. وبالنظر إلى المتوسط العام لمحور الثالث والذي كان (3.9103) ومقارنته مع ما تم استنتاجه بالجدول رقم (6)، نلاحظ أنه يوجد في نطاق الحد الرابع (الموافق)، وهذا يدل بشكل مبدئي على موافق أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور على فرضية الدراسة.

الجدول رقم (9) ردود المشاركين حول المعوقات الإدارية لتمويل المشروعات الصغيرة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	العبارات
1	0.842	4.231	عدم الاستعانة بذوي الاختصاص للاستفادة منهم في النواحي المالية
2	0.688	4.000	عدم وجود دراسة جدوى اقتصادية واضحة للمشروع
3	0.929	3.923	عدم قيام المشروعات الصغيرة برفع مهارات الموظفين
4	0.951	3.872	ضعف الكفاءة الإدارية والخبرة لأصحاب المشاريع الصغيرة
5	0.756	3.821	عدم تطوير لأصحاب المشروعات والمشروعات في حد ذاتها
6	0.877	3.615	ضعف السمات القيادية لدي أصحاب المشروعات
3.9103			المتوسط المرجح العام

اختبار الفرضيات

بما أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لكبر حجم العينة والتي كانت 39، وعليه يمكننا استخدام الاختبار المعلمي للتحقق من فرضية الدراسة والتي تنص على:

" توجد العديد من المعوقات لتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا "

وذلك من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة والتي تشير كل واحدة منها إلى معوق من معوقات تمويل المشروعات الصغرى من خلال صياغة فرضية صفرية وفرضية بديلة لكل محور من المحاور الثالث السابقة كما يلي:

الفرضية الصفرية: متوسط المجتمع لا يختلف عن 3.40، وهي تمثل قيمة الحد الأدنى للموافقة حسب الجدول (6) والتي تعكس وجود تأثير للمحور بشكل عام.

الفرضية البديلة: متوسط المجتمع يختلف عن 3.40، في هذه الحالة (قبول الفرضية البديلة) يتم الرجوع لقيمة متوسط العينة، فإذا تجاوزت قيمة الاختبار يدل ذلك على أن متوسط المجتمع أكبر من هذه القيمة مما يعزز التأثير، أما إذا كانت قيمة متوسط العينة أصغر من قيمة الاختبار فإن ذلك يدل على أن متوسط المجتمع أقل من قيمة الاختبار وبالتالي لا يوجد تأثير لهذا المحور.

مستوى المعنوية المستخدم لهذا الاختبار $\alpha=0.05$ أي بنسبة ثقة 95%.

جدول (10) يبين نتائج اختبار تأثير محاور الدراسة

فترة الثقة للمتوسط	القيمة الاحتمالية	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	متوسط العينة	درجات الحرية	الفرضية
3.98	000.	15.684	3.8034	37	الأولى
3.86	000.	15.725	3.6703	37	الثانية
4.05	000.	17.967	3.9103	37	الثالثة

أولاً: الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه "توجد معوقات مالية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة". ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها إحصائياً في صورتها الصفرية التي تؤيد الفرضية والبديلة والتي تنفي الفرضية لهذا المحور.

وبالنظر إلى النتائج الموضحة بالجدول رقم (10) تبين أن القيمة الاحتمالية $P=0.00$ وهي أصغر من قيمة $(\alpha = 0.05)$ ، كما أن قيمة متوسط المحور (3.8034) أكبر من قيمة الاختبار وهي (3.40)، فإن هذا يعزز الفرضية الصفرية ويدل على موافق أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور، وبالتالي نقبل هذه الفرضية والتي تنص على "وجود معوقات مالية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة".

ثانياً: الفرضية الفرعية الثانية:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه "توجد معوقات مالية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة". ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها إحصائياً في صورتها الصفرية التي تؤيد الفرضية والبديلة والتي تنفي الفرضية لهذا المحور.

وبالنظر إلى النتائج الموضحة بالجدول رقم (10) تبين أن القيمة الاحتمالية $P=0.00$ وهي أصغر من قيمة $(\alpha = 0.05)$ ، كما أن قيمة متوسط المحور (3.6703) أكبر من قيمة الاختبار وهي (3.40) فإن هذا يعزز الفرضية الصفرية ويدل على موافق أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور وبالتالي نقبل هذه الفرضية والتي تنص على "توجد معوقات مالية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة".

ثالثاً: الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه "توجد معوقات إدارية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة". ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها إحصائياً في صورتها الصفرية التي تؤيد الفرضية والبديلة والتي تنفي الفرضية لهذا المحور.

وبالنظر إلى النتائج الموضحة بالجدول رقم (10) تبين أن القيمة الاحتمالية $P=0.00$ وهي أصغر من قيمة $(\alpha = 0.05)$ ، كما أن قيمة متوسط المحور (3.9103) أكبر من قيمة الاختبار وهي (3.40) فإن هذا يعزز الفرضية الصفرية ويدل على موافق أفراد العينة على وجود أثر لهذا المحور وبالتالي نقبل هذه الفرضية والتي تنص على "توجد معوقات إدارية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة".

رابعاً: ملخص الفرضيات الفرعية واختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

يمكن اختبار الفرضية الرئيسية للبحث والتي تنص بأنه "توجد العديد من المعوقات لتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا".

من خلال ملخص نتائج الفرضيات الفرعية الموضحة بالجدول رقم (11) يتبين أنه تم قبول الفرضيات الفرعية.

فإن هذه النتيجة تعزز قبول الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص بأنه "توجد العديد من المعوقات لتمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا"، وعليه فإن الدراسة انتهت إلى أنه توجد العديد من المعوقات تحول دون تمويل المشروعات الصغيرة في ليبيا.

الجدول رقم (11) ملخص نتائج الفرضيات الفرعية

الفرضية	الفرضيات الفرعية	القرار المتخذ	اختبار الفرضية الرئيسية
1	توجد معوقات سياسية واقتصادية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة	قبول	قبول
2	توجد معوقات مالية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة	قبول	
3	توجد معوقات إدارية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة	قبول	

رابعاً: النتائج والتوصيات

النتائج

1. وجود العديد من المعوقات السياسية والاقتصادية تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتمثلة فيما يلي ومرتبة حسب أهميتها:

- عدم وجود سياسات اقتصادية داعمة للمشروعات الصغيرة.
- تأثير الوضع الأمني في البلاد على تمويل المشروعات الصغيرة.
- عدم تبني المصارف التجارية سياسة تمويل المشروعات الصغيرة.
- غياب التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم عمل المشروعات الصغيرة.

- قلة الموارد المالية للمصارف.
- وجود مخاطر تتبع عملية تمويل المشروعات الصغيرة مثل تعثر هذه المشروعات.
- 2. توجد العديد من المعوقات المالية تحول دون تمويل المشروعات الصغرى والمتمثلة فيما يلي ومرتبته حسب أهميتها:
 - عدم قيام المشروعات الصغيرة بوضع أولويات مالية.
 - ضعف الضمانات المقدمة من أصحاب المشروعات المقدمة للمصارف.
 - تأخير أصحاب المشروعات الصغيرة عن سداد الأقساط على القروض.
 - عدم وجود دفاتر وسجلات محاسبية لدى العديد من المشروعات الصغيرة.
 - قيام أصحاب المشروعات الصغيرة بالتصرف بالموارد المالية الخاصة بالمشروعات لأغراض أخرى.
- 3. توجد العديد من المعوقات الإدارية التي تواجه تمويل المشروعات الصغرى والمتمثلة فيما يلي ومرتبته حسب أهميتها.
 - عدم قيام أصحاب المشروعات الصغيرة بالاستعانة بذوي الاختصاص مالياً.
 - عدم وجود دراسات علمية للجوى الاقتصادية لتلك المشروعات.
 - عدم قيام المشروعات برفع مهارات الموظفين بها.
 - ضعف الإدارة والخبرة لأغلب أصحاب المشروعات الصغيرة.
 - ضعف السمات القيادية لأصحاب المشروعات والصغيرة.

التوصيات

- نشر الوعي بأهمية المشروعات الصغرى وتبيان دورها في الرفع بالاقتصاد.
- إنشاء هيئة أو جسم يقوم بضمان ودعم المشروعات الصغرى.
- وضع قوانين وتشريعات ذات شروط مسهلة لدعم المشروعات الصغرى.
- إلزام المشروعات في ليبيا بتبني نظم محاسبية متطورة نسبياً.
- زيادة الدعم للمشروعات الصغرى من خلال تخصيص مبالغ أكبر في موازنات الدولة.

المراجع

- أنديه، عصام ضو فرج، إمامد حسم على معتوق (2015). إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (69).
- أبو خشيم، عمر حسين، بدران، محي الدين علي (2015). المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في التنمية الاجتماعية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، 35-37.
- الجويفل، محمود سلامة سليمان (2013). دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم. رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الحمادي، محمد عامر (2015). مفهوم وخصائص والمشاكل التي تواجه تنمية وتطوير الصناعات الصغرى في ليبيا. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، 267.
- المشهوروي، حسين. وسام أكرم الرملاوي (2015). أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة. مجلة جامعة الأقصى، (2)19، 125.
- المالطي، عبد الفتاح أبوبكر، محمد مخلوف، مفتاح (2015). الاستراتيجيات والسياسات الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، 342.
- الأسرج، حسين عبد المطلب (2011). تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الشبكة العنكبوتية: <https://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/34398>
- الأصفر، يوسف فرج (2015). دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، 193.
- رقاني، بوخطة. خمقاني نريمان (2013). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية. رسالة ماجستير غير منشورة، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- رؤوف، عثمانية (2001). التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة الجزائر، الجزائر.
- زيدان، عبد الناصر سالم (2015). الهياكل المؤسسية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، 158.
- شكاف، خالد عبد الله رحيل، المغربي، عبد السلام علي جمعة (2015). أساليب التمويل الإسلامي الملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، عدد خاص، 52.

شهرزاد، برجى (2012). إشكاليات استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

قريشي، يوسف (2005). سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

لايقة، هشام عدنان (2013). دراسة ميدانية لواقع المشكلات التي تعترض المشروعات الصناعية الصغيرة في الأردن ومدي وجود تشبيك فيما بينها. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 35(8)، 273.